

ان ميزت او متي توظا قولان **تخيبي** انه اذا اخبرها او ملكها
او وكلما قبل بلوغها اختارت نفسها ان يقع الطلاق
عليها وهو الرادع بل يعتبر ما ذكر من تخييرها لمجمل لها
ان ميزت وان لم يطف الرطب او لا يد من تخييرها وطاقتها
الرطب قولان فتقوله واعتبرا التخيير اعم من التملك
والتخيير والتزويل وفي بعض النسخ التخيير وهي علي
هذا منقاة اي تختار التخيير مقابل التملك وفي
قاصرة وبعبارة اخرى اي لان التخيير والتملك
معتبران ميزت ام لا وطبقت ام لا فينتج مفهوم قوله
وهل ان ميزت الخ وله التفرقة لغيرها **اي** يجوز
للزوج التفرقة بنوعه الثلثة لغير الزوجة
اجيبا منها او قريبا ولو امرأة او جيبا بمقتل او ذميا
ولو لم يكن من شرع طلاقه النساء وشوا شرها مع
ذلك العنوا لا علي من ذهب المدونة وهو المشهور وقوله
لغيرها مجتمعا معا او منفردا عنها فان شمل كلامه
علي السيليني الا ان العبرة بما قدمي به في حالة
الانفراد والغيرية بها في حالة الاجتماع ولو قال
الاب انا ادرى بحسبنا منها **وهل** له عزل
وكلمه قولان **مخفى** كلام ابن عمار بيان ما قاله
المولف خطأ انه لا يجدي في المذهب نقل بواقعه
سوار حينا الضيفي وتنبه للتفرقة بين التملك
سوا قلنا له او طبا وهو كذا وكلام الخطاب لا يفتي
به بان القرين الذي يذكرهما في التفرقة عنهما
للحبي واجلها المسئلة المذكورة في ابن عازب
عنه وقد عرفت منه انه لا يرجح حمل كلام المولف عليها

صوله

وله **المنظر** اي والمعبر المتظا في امر الزوجة فلا يفعل
الا ما فيه مصلحة فلا يرد الا اذا كان في الرد مصلحة
والا قام الحكم مقامه وقوله وصار كمن فرج الخبر
اي وصار كمن في التخيير والتملك ومن اكره الخبة
قبل الاحول والمملكة مطلقا في الحوازل والاباحة
والكراهية ورجوع ما ذكرنا من الخامس اسم بالسقوط
وغيره لكما سقت وقوله ان يحدوا وكان غايها
عينة قريبة كالابو مبي بشرط في قوله له التفرقة
لغيرها اي ان يكون التفرقة بين فرجها او قريب
العينة كالابوين والبنات كحماي سماع عيسى
وقوله لا التفرقة منهم قوله كالابوين اي لا ان يفرق
عينة المخرج له امر زوجته التفرقة كالابوين
فيقتل لها المتظا في امرها اي انتظار بعد الفينة
صغر عليها لا موجب لتفقه عنها لا الي ابطاله وقوله
الا ان يمكن من نفسها يرجع لقوله المتظا اي فان
ملكنت من نفسها سقط ما بيدها ان كان جعله
بيدها وان كان المتظا لغيرها سقط ما بيده ولو
ملكنته من غير علمه انتمى قال في الشامل علي
الاحمر او يعيب حدرو لم يشهد ببقائه **وعطوف**
علي يمكن والمعنى انه بسقط حقه المحمول له امر
زوجته اذا كان خيرا جبر الجعل ثم عاب بعد ذلك
عيبه بميدة او قريبة كما عذر ابن رشد وغيره
ولم يشهد انه باق علي حقه مما حمله الزوج له من
امر زوجته لان عيبته مع عدم الاثهاد علي بقاءه
بيده دليل بقريته الحال علي انه اسقط حقه من ذلك